World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/020102

The Jordanian Political Decision to Terminate the Annex of the Peace Agreement for Al Baqoura and Elghamar

*Ali Mousa Alda**

Assistant Professor of International Relations, Department of Political Science, Applied Science University, Bahrain.

Received: 13Jan. 2019; Revised: 25 Feb. 2019; Accepted: 19 May.2019.
Published online: 1 Jun. 2019.

Abstract: After a series of three-year negotiations with Israel, Jordan reached a peace agreement with Jordan on 26 October 1994. The Convention was followed by five annexes, the first of which in item (b) and (c) concerned the inclusion of the Al-Baqoura and Al-Ghamr areas under a special regime allowing the Israeli side to use these areasOn October 21, 2018, King Abdullah II took the decision to terminate the annex to the Convention, The decision was a result of a process of interaction between the perceptions of the external political decision-maker. Many of the considerations adapted to the resolution resulting from the internal process environment and external operational environment, according to the understanding of the decision maker, where the decision maker to drop his convictions and perceptions of self-decision-making process**,**Historical, geographic, legal, economic and societal considerations, as well as external and regional considerations**.**

As a result of the feedback to the resolution, the King's convictions were reinforced by the need to exercise full sovereignty over Jordanian territory and to protect Jordanian interests. The decision was in line with the societal approach and satisfactory to the public, angry at Israeli practices in Al Quds**.**

Keywords: Political decision making – Peace agreement – Al Baqoura and Al ghamar

* Corresponding author E-mail: dr.alidada@yahoo.com

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

القرار السياسي الأردني إنهاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بمنطقتي الباقورة والغمر

*علي موسى الدا**

أستاذ العلاقات الدولية المساعد- قسم العلوم السياسية- جامعة العلوم التطبيقية- البحرين.

الملخص: بعد سلسلة من المفاوضات مع إسرائيل استمرت لمدة ثلاث سنوات، توصل الأردن الى اتفاقية سلام، أبرمها معها في 26 تشرين الأول 1994م. وقد أُتبعت الاتفاقية بخمسة ملاحق، كان الأول منها في البند (ب) والبند (ج) يختص بإدراج منطقتي "الباقورة" و"الغمر" تحت نظام خاص، يسمح للجانب الإسرائيلي باستخدام هذه المناطق والانتفاع منها. وفي 21 تشرين الأول 2018م، اتخذ الملك عبد الله الثاني، قرار إنهاء ملحق الاتفاقية الخاص بالباقورة والغمر، وقد كان القرار ناتجًا عن عملية تفاعل بين مدركات صانع القرار السياسي الخارجي، والعديد من الاعتبارات المكيفة للقرار، والناتجة من البيئة العملية الداخلية والبيئة العملية الخارجية، وذلك حسب فهم صانع القرار لها، حيث قام صانع القرار بإسقاط قناعاته وتصوراته الذاتية على عملية صنع واتخاذ القرار، وما تتضمنه من اعتبارات تاريخية وجغرافية وقانونية واقتصادية ومجتمعية، فضلًا عن الاعتبارات النسقية الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي. ونتيجة للتغذية الراجعة للقرار، تعززت قناعات الملك بضرورة ممارسة كامل السيادة على الأراضي الأردنية، وحماية المصالح الأردنية، كما أن القرار جاء منسجمًا مع التوجه المجتمعي، ومرضيًا للرأي العام، الغاضب من الممارسات الإسرائيلية في القدس.

كلمات مفتاحيه : صنعالقرار السياسي، الأردن، اتفاقية السلام، الباقورة،الغمر.

1 المقدمه:

يرى "هوبكنز" أن السياسة الخارجية، عبارة عن "نتاج عملية صنع القرار من قبل الأشخاص المعنيين"[1]. وهي بذلك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأدوار السياسة الخارجية، التي تعكس استعدادات ومخاوف ومواقف الدولة تجاه العالم الخارجي، والتي تعد أكثر تحديدًا من التوجهات، لأنها ببساطة، هي التي تقود الى السلوكيات والأفعال[2]. ويعرف "هولستي" الدور، بأنه "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع". وهنا نلحظ وجود توافق حد التطابق مع ماهية السياسة الخارجية وفلسفتها حسب ما ينظر إليها "سنايدر"، على أنها "قرارات (Disisions) ومواقف (Discourses) تجاه قضية أو مسألة محددة[3]. وإن كان لنا أن نقدم تعريفًا للقرار السياسي الخارجي، فإننا نعده عملية يعبر من خلالها صانع القرار عن فعل أو رد فعل، يرمي من ورائه الى ترتيب موقف خارجي أو مواجهته في الظروف العادية والاستثنائية.

ويعد القرار الأردني القاضي بإنهاء ملحق اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، من القرارات الهامة التي تفاعلت فيها العوامل الناتجة من البيئة العملية الداخلية وتلك الناتجة من البيئة العملية الخارجية، وتداخلت فيه العديد من الاعتبارات. ومن هنا تسعى هذه الدراسة الى تحليل القرار السياسي الخارجي الأردني بإلغاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بمنطقتي الباقورة والغمر، وتحديد الاعتبارات المكيفة له،

(1) RaymaondF.Hopicins and Richard W.Monsbach, structure and Process in International Politics(Newyork:Harper and Row, 1973, P 156

(2) مازن غرايبة، ، الدور في السياسة الخارجية: إطار تحليلي مقترح، في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان 28-29 نيسان 1998، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية،ط1، 1999م، ص 87.

(3) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار النهضة، بغداد، 1991م، ص25.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وذلك من خلال اختبار فرضية، قوامها أن الاعتبارات الشخصية، والتي تشمل قناعات صانع القرار الذاتية وفهمه لبقية الاعتبارات، هي التي حظيت بالدور الأهم في تكييف القرار.

ولأن صنع القرار السياسي واتخاذه، يتم وفق منهج من المناهج الحديثة في دراسة العلاقات الدولية، ويتضمن إضافة الى ذلك نموذجًا معينًا من نماذج مختلفة، يفسر كل نموذج منها طريقة مختلفة لصناعة واتخاذ القرار، منها ثلاثة نماذج أساسية متاحة أمام صانع القرار،هي[1]: النموذج التحليلي والنموذج التنظيمي والنموذج المعرفي. فإن إشكالية هذه الدراسة التي نسعها لحلها، انطلقت من محاولتنا الإجابة على سؤال فحواه، تحت أي نموذج من نماذج صنع واتخاذ القرار، يندرج القرار السياسي الأردني بإلغاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بمنطقتي الغمر والباقورة؟.

وفي حدود علمنا، لا توجد دراسة سابقة اختصت بدراسة هذا القرار، موضوع دراستنا، والبحث في خلفياته و الاعتبارات المكيفة له، وفي تفاعل المدركات الشخصية لصانع القرار مع البيئة العملية الداخلية والخارجية، وأثر ذلك في صناعة القرار واتخاذه، وصولًا الى التغذية الراجعة للقرار.

ولأن منهج الدراسة يعد نسقًا من الإجراءات التي يتم الارتكاز عليها في اختبار الفرضية وحل الإشكالية، وتصنف على أساسه معلومات وحقائق الدراسة، فقد ارتأينا توظيف منهجين: الأول، منهج تحليل النظم الذي يساعد على تقرير مدى كفاءة نظام سياسي في تحقيق قدر من التوازن في مواجهة الضغوط، وكذلك القدرة على التكيف أمام المتغيرات التي تفرض على النظام من الداخل والخارج، بمعنى التعامل مع السياسة الخارجية للدولة، حسب المنطلقات العامة لنموذج "ايستون" في التحليل النسقي، باعتبارها نسقًا يتحرك ضمن إطار بيئة مركبة، تشمل مجموعة من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتجسد هذه البيئة مجمل الظروف التي تحيط بهذا النسق في لحظة ما. والمنهج الثاني الذي تم توظيفه، هو منهج اتخاذ القرار السياسي الخارجي، والذي يرتكز أساسًا على اعتبار السياسة الخارجية محصلة للقرارات المتخذة من قبل الأشخاص المفوضين من قبل دولتهم في الوظائف الرسمية الهامة، وأن سلوكياتهم وقراراتهم تتأثر بكيفية إدراكهم لتطور الأحداث والمواقف.

2 الاطار العام للبحث :

2-1 خلفيات القرار:

جاء قرار إلغاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بمنطقتي الغمر والباقورة، كنتيجة لتعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تتداخل فيه عوامل المصلحة الوطنية مع ما تمليه حقائق التاريخ وما تفرضه حتميات الجغرافيا.

1- اتفاقية السلام الأردنية الاسرائيلية:

(1)يتم صنع القرار واتخاذه وفقًا للنموذج التحليلي على أساس الحصر الشامل للمعلومات، ثم طرح البدائل أمام صانع القرار ليختار الأفضل منها. أما في النموذج التنظيمي فالقرار ينتج عن رؤية معينة للعقل البشري، تتفاعل مع البيئة، مع ما يصاحب ذلك من القدرة على اتخاذ قرارات معقدة وسريعة دون اللجوء الى حصر شامل للبدائل، وهو بذلك يقوم على أساس أن الحكومة هي وحدة التحليل الأساسية باعتبارها تتكون من برامج وأنظمة ، تعتمد فيها الأجهزة على هذه الأنظمة في تصرفها. في حين أن النموذج المعرفي يقوم على أساس أن صنع القرار واتخاذه، هي عملية ليست مبرمجة مسبقًا، ومعدة سلفًا، بل هي عملية يقوم من خلالها صانع القرار بإسقاط قناعاته الذاتية على الموقف، بمعنى أن القائد السياسي يمتلك نظامًا معرفيًا معينًا، ويختزن معلومات محددة في ذاكرته، تتيح له الاستنباط والاستدلال عند صنع القرار واتخاذه.- د.سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراة 14 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990م، ص 15-24.- وانظر أيضًا:

- j.Steinbruner, The Cybernetic Theory of Decision, Princeton University Press, 1974, PP 8-15.

- وانظر في تقسيم آخر لنماذج صنع واتخاذ القرار السياسي، منذر الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، دار الحامد، عمان، ط1، 2013م، ص 149 وما بعدها.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

2- في 26 تشرين الأول 1994م، أبرمت اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية[1]، في منطقة وادي عربة، بعد سلسلة مفاوضات، وتم التوقيع عليها في احتفال رسمي على المعبر الجنوبي، على بعد 13 كم، شمال مدينة العقبة الأردنية. وتتكون الاتفاقية من ثلاثين مادة، تناولت الموضوعات المختلفة ذات العلاقة بين الجانبين الأردني والاسرائيلي. وأتبعت الاتفاقية بخمسة ملاحق، كان الأول منها حول ترسيم الحدود الأردنية مفصلة في البند (أ)، أما البند (ب)، فاختص بمنطقة الباقورة، في حين اختص البند (ج)، بمنطقة الغمر، وحيث يتفق الطرفان بموجب هاذين الملحقين (ب) و (ج) على تطبيق نظام خاص على منطقة الباقورة وعلى منطقة الغمر، وذلك على أساس السماح للجانب الإسرائيلي بالاستفادة من المصالح الاسرائيلية المتواجدة في المنطقتين ولمدة 25 عامًا، يمكن تجديدها تلقائيًا لفترات مماثلة، أو بالاتفاق بين الجانبين[2].

3- منطقتا الباقورة والغمر:

أ- **الباقورة:** منطقة حدودية أردنية، تقع شرق نهر الأردن، ضمن لواء الأغوار الشمالية التابع لمحافظة إربد، وتبلغ مساحتها 830 دونمًا، احتلتها إسرائيل عام 1950م، وتعتبرها إسرائيل مملوكة لإسرائيليين، وقد تم إدراجها ضمن نظام خاص، ورد النص عليه في الملحق (1/ب) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، تحت اسم (الباقورة/ نهاريم).

ب- **الغمر:** منطقة حدودية أردنية، تقع ضمن محافظة العقبة، جنوب البحر الميت، تبلغ مساحتها 344 كيلومتر مربع، وتحتوي على أراضٍ زراعية. احتلتها إسرائيل ما بين الأعوام 1967-1970، وتبعد عن العاصمة الأردنية عمان، مسافة 168كم جنوبًا، وتقابلها مستوطنة تسوفار على الجانب الإسرائيلي من الحدود. ورغم اعترافها بالسيادة الأردنية عليها، أصرت إسرائيل على عدم الانسحاب منها، بحجة أنها مملوكة لإسرائيليين، وبأنها تعد امتدادًا لمستوطنة "تسوفار"، التي أنشأتها عام 1968م. وتم إدراج المنطقة ضمن نظام خاص نص عليه الملحق (1/ج) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، تحت اسم (منطقة الغمر/ تسوفار).

ومنذ توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين، عام 1994م، تعهد الأردن استنادًا للملحق الأول من الاتفاقية والخاص بمنطقتي الباقورة والغمر، بأن "يمنح دون استيفاء رسوم، حرية غير مقيدة للمتصرفين بالأرض (الإسرائيليين) أو ضيوفهم أو مستخدميهم وبالدخول إليها والخروج منها واستعمالها والحركة ضمن حدودها وأن يسمح لمستعملي الأراضي بالتخلي بحرية عن حقوقهم باستعمال هذه الأراضي وفق القانون الأردني المعمول به"، و"ألا يطبق تشريعاته الجمركية أو المتعلقة بالهجرة" عليهم و"ألا يفرض ضرائب تمييزية أو رسوم تمييزية على الأرض أو الأنشطة ضمنها."وبموجب الملحق، لم يكن يحق للأردن تطبيق قوانينه الجنائية على الإسرائيليين بسبب نشاطاتهم في المنطقتين طيلة فترة الاتفاق.

وتعهد الأردن كذلك بـ"أن يتخذ الإجراءات الضرورية لحماية أي شخص يدخل المنطقة حسب الملحق والحيلولة دون مضايقته أو إيذائه... وأن يسمح بدخول رجال الشرطة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي، بالحد الأدنى من الشكليات، إلى المنطقة، لغرض التحقيق في الجرائم أو معالجة الحوادث الأخرى المتعلقة حصرًا بمستعملي الأراضي أو ضيوفهم أو مستخدميهم".

ويستمر الاستخدام لمدة 25 عامًا، " دون المساس بالحقوق الخاصة بالتصرف بالأرض " في منطقتي الباقورة والغمر، وينتهي في 25 تشرين الأول 2019م، على أن يجدد الملحق تلقائيًا لفترات مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين، الطرف الآخر، بنيته إنهاء الملحق قبل

(1) بعد التوقيع على الاتفاقية، أحالت الحكومة الأردنية مشروع قانون تصديق الاتفاقية الى مجلس الأمة لمناقشته طالبة الموافقة عليه. وتمت مناقشة جميع بنود الاتفاقية، وفي السادس من تشرين الثاني عام 1994م، صادق مجلس النواب الأردني الثاني عشر على الاتفاقية بأغلبية 55 عضوًا صوتوا لصالح الاتفاقية، مقابل 23 عضوًا، صوتوا ضدها، ولم يدل نائبان بصوتيهما. ثم أحيل مشروع قانون الاتفاقية الى مجلس الأعيان الذي صادق عليها في التاسع من تشرين الثاني للعام 1994م.

(2)الملحق رقم 1 (ب) و (ج)، من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

انتهائه بسنة[1]، أي قبل 25 تشرين الأول 2018م.

وفي رأينا أن إسرائيل أرادت من هذا الملحق وضع أراضٍ أردنية محل مساومة مؤجلة بغية الوصول الى الإقرار بالحقوق الإسرائيلية فيها. ولقد دلت الأحداث التي سبقت القرار الأردني، على أن القرار خضع للدراسة المتأنية[2]، بل أن هذه الأحداث، ربما أشارت في حينه الى أن الأردن في طريقه الى إنهاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بالباقورة والغمر، ومن هذه الأحداث ما سيكون عرضة للبحث في الصفحات القادمة، مثل الحراك المجتمعي الأردني، المطالب بإنهاء الاستخدام الإسرائيلي لمنطقتي الباقورة والغمر، وكذلك الممارسات الإسرائيلية القمعية في فلسطين، مما جعل تلك الأحداث ذات دور مؤثر في السلوك السياسي لصانع القرار وفي دفعه للمضي قدمًا باتجاه اتخاذ القرار.



المصدر: صحيفة الرأي الأردنية، عدد 22-10-2018م.

2-2 هيكل صنع القرار:

يقصد بهيكل صنع القرار، ترتيب معين للعلاقات والأدوار، بين الأفراد المسؤولين عن صنع القرار واتخاذه. ومن هذا المنطلق فإن معظم

(1) الملحق رقم 1 (ب) و (ج)، من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

(2) يؤكد ذلك تصريح وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" أن القرار الذي اعلنه جلالة الملك،هو القرار الذي دُرس لفترة طويلة".- حديث وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" لنشرة أخبار التلفزيون الأردني في 22 تشرين الأول، وكالة الأنباء الأردنية بترا.-

http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=80085&lang=ar&name=news

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

عمليات صناعة القرارت السياسية في دول العالم الثالث، كما هو الحال مع غيرها، إنما تتركز في أيدي نخبة معينة، تأخذ على عاتقها صناعة واتخاذ القرارات السياسية. وصناعة القرار السياسي الخارجي الأردني، لا تشكل استثناءً من هذه القاعدة[1]، فالملك عبد الله الثاني يعد صانع القرار الأول والنهائي، كما أنه يمارس دورًا هامًا وفاعلًا في إعداد الأجهزة المساعدة في هيكل صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني[2]. فالديوان الملكي كجهاز مساعد يعد من أقرب أجهزة هيكل صناعة القرار، ويلعب دورًا استشاريًا للملك، ويعتمد على خبرة وشخصية رئيس الديوان والمستشارين السياسيين والعسكريين. وأما رئيس الوزراء فدوره محدد بالصلاحيات الدستورية الممنوحة له، والتي لا يملك حق تجاوزها، بسبب رقابة رئيس الدولة الناجمة عن حقه في إقالة الحكومة، وكذلك رقابة مجلس الأمة. وعن دور وزارة الخارجية، فهي إنما تقوم بأدوار محددة مثل تجميع المعلومات من الخارج وتحليلها، ولا يتجاوز دور وزير الخارجية، الدور التنفيذي الذي يخلو من المبادرة باتخاذ القرارات الخارجية المستقلة. وأما البرلمان فيبقى دوره محددًا في المساهمة في عملية صنع القرار، بالوسائل الرقابية على أداء وأعمال السلطة التنفيذية، وموافقته على الاتفاقيات الدولية الملزمة لمالية الدولة، أو التي فيها مساس بحقوق الأردنيين العامة أو الخاصة[3].

ولأن التأثير السياسي الخارجي لرئيس الدولة، يتباين تبعًا لنوعية الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، فضلًا عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية[4]، فإن الملك في الأردن صاحب صلاحيات فعلية دستورية، لا يستطيع أي رئيس وزراء منافسته فيها، أو تحقيق شيء موازٍ لها[5]. ولذا يتفق جميع الدارسين على أن الملك هو صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وأنه صاحب دور حقيقي وهام في ذلك، لا يصل إليه ولا ينافسه فيه أحد، وأن باقي أجهزة الدولة في هيكل صناعة القرار، مثل رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسة البرلمانية، هي إنما تقوم بدور مساعد في رفد صانع القرار بالمعلومات، وهي وإن كانت تشارك نظريًا، إلا أنها تقوم فعليًا على أساس تنفيذ التوجهات الملكية في علاقات الأردن مع محيطه الإقليمي والدولي[6].

ولذا، يبقى الملك هو صانع القرار السياسي النهائي، لتوجهات الدولة السياسية، مستندًا في ذلك على الدستور الذي يمنحه هذه السلطة، ويجعله الفاعل الأول في تحديد خطوط السياسة الخارجية. كما تتأثر عملية صنع القرار السياسي في الأردن بشخصية الملك ونمطه القيادي ومهاراته وتجاربه وخلفيته الثقافية والفكرية ومعتقداته، وكيفية إدراكه للأحداث من حوله. وقد اعتبر وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، بعيد اتخاذ الملك عبد الله الثاني للقرار: "أن المملكة اتخذت قرارًا بإنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام تنفيذًا لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني"[7].

(1) فؤاد سعيد، السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، 1988م، ص154.

(2) راكان الفاعوري، عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013م ، ص10.

(3) راكان الفاعوري، مرجع سابق، ص31-33.

(4) مازن الرمضاني، مرجع سابق، ص342.

(5) د.سعد أبو دية، مرجع سابق، ص162.

(6) علي الدادا، القرار السياسي الخارجي في المغرب والأردن: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، المغرب، 2004م، ص274. – ومن ذلك مثلًا ما ذكره د.سعد أبو ية في كتابه عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية: " أن الملك هو صانع القرار السياسي الخارجي وأن للملك قوة كبيرة كونه صاحب الحق في تعيين وإقالة الوزراء...إن جهاز صنع القرار في الاردن شديد المركزية وأنه كما وصفه سير (فيرلينج) جهاز مركزي في صناعة القرارات الهامة وأن الملك هو صانع القرار وصانع الأحداث"، مرجع سابق، ص178-180 – وانظر كذلك سهم النوايسة، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الاردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2001م، ص2. – وانظر أيضًا دراسة فؤاد سعيد،مرجع سابق، ص153-162.

(7) حديث وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" لنشرة أخبار التلفزيون الأردني في 22 تشرين الأول، وكالة الأنباء الأردنية بترا.-

http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=80085&lang=ar&name=news

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

3-2 الاعتبارات المكيفه للقرار :

تتضمن عملية صنع القرار الخارجي، تحويل المدخلات السياسية والمادية الى مخرجات، حيث تتضمن المدخلات، مطالب الأفراد والمؤسسات ومصالحهم، والبيئة التي تتفاعل فيها هذه المطالب. في حين تتمثل المخرجات، في القرارات المتخذة من قبل صانعي القرار، وتتم عملية التحويل هذه، بواسطة الإجراءات التي يتخذها صناع القرار، متأثرة بسلوكياتهم وشخصياتهم القيادية ومعتقداتهم وخلفياتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها[1].

ويمثل الأردن نموذجًا للدول التي تضطر الى التعامل مع محدودية الموارد الاقتصادية والبشرية، والتي تؤدي دورًا بارزًا في صياغة قراراته السياسية الخارجية، وفي طبيعة علاقاته مع دول الجوار، فالسياسة الخارجية الأردنية شأنها شأن السياسات الخارجية للدول الصغيرة، ليست في كل الأحوال تجسيدًا لتأثيرات البيئة الداخلية ومطالبها، ولا انعكاسًا وحيدًا لتاثيرات البيئة العملية الخارجية، بل هي نتاج التفاعل الحاصل من كل المتغيرات، وتأثيرات كل منها على الأخرى في ذات الوقت، وبدرجات متفاوتة.

وعند تفاعل صانع القرار مع الاعتبارات المكيفة للقرار، يواجه بحقيقة وجود أربعة خيارات: فهو إما يهمل بعض الاعتبارات، أو يخضع لها، أو يستخدمها لتدعيم قراره في حال انسجامها مع تصوراته، أو يحاول تكييفها حسب فهمه نحو الخيار الواجب اتباعه. ولقد جاء القرار السياسي الأردني، محصلة لعدة اعتبارات، استوعبتها مدركات صانع القرار، وفق قناعاته وتصوراته، ذلك أن إدراك صانع القرار لتلك الاعتبارات هو الذي ينتج لها أثرًا في السياسة الخارجية لدولته.

1- الاعتبارات التاريخية والجغرافية:

لقد كان صانع القرار السياسي الأردني مدركًا لأثر الأحداث التاريخية، فعلى إثر الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 ، تم تأشير خط وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل، بموجب اتفاقية الهدنة عام 1949 ، والتي تطابق وصف الحدود حسب صك الانتداب، باستثناء منطقة الباقورة، حيث تم رسم خط عريض على الخارطة أدى الى اقتطاع مساحة 830 دونمًا من الأراضي الأردنية، وفي عام 1950 ، قامت اسرائيل بالاستيلاء على منطقة الباقورة، التي تقع شرقي نقطة التقاء نهر الأردن مع نهر اليرموك، فيما احتلت اسرائيل ما بين الأعوام 1967 و 1970 أراضٍ أردنية، في منطقة الغمر، في وادي عربة وجنوب البحر الميت بلغت مساحتها 344 كيلومتر مربع[2]. واستعادت الأردن هذه المناطق بموجب اتفاقية السلام مع إسرائيل، مع خضوعها لنظام خاص تضمنه الملحق (1/ب) و (1/ج)، من الاتفاقية ومدته 25 عامًا، على أن يجدد الملحق تلقائيًا لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين، الطرف الآخر برغبته إنهاء العمل بهذا الملحق قبل سنة من انتهائه.

أما بخصوص الاعتبارات الجغرافية، فالأردن يقع في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، وامتلاكه لأكبر خط محاذٍ لإسرائيل، والبالغ حوالي 650 كم، جعله عرضة للتطلعات التوسعية الإسرائيلية على الدوام. ولذا فقد كانت الاعتبارات الجغرافية حاضرة في مدركات صانع القرار منذ البدء، ذلك أن المهمة الأساسية للتحرك الأردني باتجاه السلام، كانت ترتكز على ضمان سيادته على أرضه من خلال استعادة حقوقه السيادية في ترسيم الحدود واستعادة أراضيه المحتلة[3]، استنادًا الى اتفاقية السلام مع اسرائيل، وبقيت هذه الاعتبارات ترافق صانع القرار، وصولاً الى إنهاء أي وجود إسرائيلي على منطقتي الباقورة والغمر.

2- الاعتبارات الاقتصادية:

(1) عبد المجيد العزام، الإطار النظري للسياسة الخارجية الاردنية، في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات،، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان 28-29 نيسان 1998، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية،ط1، 1999م، ص43

(2) معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية واسرائيل، ما هي؟، اللجنة الإعلامية الأردنية، عمان، 1994، ص 12-13

(3) معركة السلام، وثائق أردنية، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، 1994، ص 51

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يمكن تتبع أثر الاعتبارات الاقتصادية، كأحد أهم الاعتبارات المكيفة للقرار من خلال إدراك صانع القرار السياسي أهمية ما تقوم به سياسة الأردن الخارجية في الحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل محدودية الموارد وضعف الإمكانيات. خاصة وأن واقع الاقتصاد الأردني جعل المواطن يواجه مشاكل تؤثر على حياته مباشرة، كالبطالة وتضخم الأسعار وغيرها. هذا الواقع دفع بالأردن منذ البداية لتبني خيار السلام، شريطة أن يكفل حقوق الجميع وبعدالة ترضى عنها الأجيال القادمة، ذلك أن السلام والاستقرار في المنطقة يكفل تحسين الاقتصاد الأردني والدفع برؤوس الأموال المهاجرة الى الداخل[1].

لقد شهد الأردن بعد تولي الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، موجتين من الاحتجاجات الكبيرة، الأولى: حصلت عام2011م، وامتدت مكانيًّا وزمانيًّا، والثانية: موجة الاحتجاجات في حزيران 2018م. وهذا لا ينفي أن هناك عدة احتجاجات أخرى قد وقعت، لكنها كانت تعتبر محدودة وفي أماكن معينة أو من قِبَل فئات محددة. والجامع بين هاتين الموجتين الرئيستين من الاحتجاجات هو القلق من الوضع الاقتصادي، وقد غلب على الحلول المقترحة فيهما من قبل الدولة، التركيز على المواطن كمصدر لحل الأزمات المالية رغم محدودية إمكاناته. كما لم يغب عنهما الهم السياسي العام المتعلق بالإصلاح السياسي مثل قانون الانتخاب وقانون الأحزاب ومسألة الولاية العامة للحكومة.

لا شك بأن الأردن يواجه تحديات اقتصادية حقيقية من شأنها أن تتحول إلى عوامل تهديد لوحدة واستقرار المجتمع والدولة على المدى البعيد، وهذه العوامل مرتبطة بالديناميكيات الداخلية للوضع الاقتصادي وتعتمد على المساعدات الخارجية وعلى كيفية إدارة العملية الاقتصادية. يضاف الى ذلك المشهد الإقليمي، الذي يعتبر مسؤولًا أيضًا عن تعقيد التحديات الاقتصادية، التي يواجها الأردن ويجعل سبل حلها صعبة وأحيانًا غير ممكنة. ومن هنا رأى بعض المحللين أن القرار الأردني إنهاء ملحق اتفاقية السلام، جاء في جانب كبير منه نتيجة رؤية الملك لضرورة التوافق مع المواطن الغاضب من الإجراءات الحكومية في المجال الاقتصادي، بل أن إسرائيل اعتبرت في رد فعلها على القرار الأردني، أن القرار واتخاذه، جاء رغبة من الملك عبد الله الثاني، لتعويض شعبه عن نتائج الإصلاحات الاقتصادية المتعثرة في المملكة[2].

3- الاعتبارات السياسية والقانونية:

لقد اعتمد الأردن بشكل أكبر على القدرات السياسية والدبلوماسية، منها على القوة العسكرية في تحقيق أهدافه تجاه اسرائيل، التي تحده غربًا بأطول جبهة عربية، خاصة في ظل وجود الضعف العسكري النسبي للأردن[3]. وهو في الوقت الراهن يستند الى معاهدة، تتضمن حقوقًا سياسية وقانونية، ومن الطبيعي والحالة هذه، أن يقوم بتخفيض النفقات العسكرية ويزيد من نفقات التطوير الاقتصادي[4]، وأن يتصرف بالحكمة المطلوبة في استعادة سيادته على أراضيه في الباقورة والغمر، مستندًا الى نصوص المعاهدة. وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" في حديثه عن تداعيات القرار بقوله: "نحن مارسنا حقًا قانونيًا لنا في اتفاقية السلام التي وقعت قبل نحو 24 عامًا والتي أتاحت لنا في الملحق الحق في إنهائه، ونحن بذلك مارسنا وتصرفنا ضمن حقنا القانوني. والسياسي"[5].

(1) محمد المقداد، الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني، عمان، بدون تاريخ نشر، ص28.

(2) يرى "عيران عصيون" نائب رئيس الأمن القومي السابق ورئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، "أن السياسة الأردنية تجاه اسرائيل كانت دومًا نتيجة معادلة ضغوط مركبة، بما فيها الساحة الداخلية والتي تتفجر بين الحين والآخر"- بدرية الراوي، الأردن ماذا بعد إلغاء ملحقي الباقورة والغمر، المعهد المصري للدراسات، 26 تشرين الأول 2018م.

https://eipss-eg.org/

(3) محمد الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية،ط1، دار عمار للنشر، عمان، 1999، ص151.

(4) ستانلي فشر والياس توما، اقتصاديات سلام الشرق الأوسط، كامبردج، لندن، 1993، ص194.

(5) حديث وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" لنشرة أخبار التلفزيون الأردني في 22 تشرين الأول، وكالة الأنباء الأردنية بترا.-

http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=80085&lang=ar&name=news

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

4- الاعتبارات المجتمعية:

تعتبر من أبرز المتغيرات التي استند إليها صانع القرار السياسي الأردني، عند اتخاذه قرار إلغاء ملحق اتفاقية السلام، فقد عرف عن الملك عبد الله الثاني، ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية، سعيه الى تكريس استمرارية التواصل مع الشعب والجيش، ليعرف حاجاتهم وليفهم تفكيرهم واتجاهاتهم.لقد استطاع صانع القرار الأردني التوفيق بين تصوراته الذاتيه والاعتبارات المجتمعية، التي كانت تطالب بعدم تجديد ملحق اتفاقية السلام.

وبطبيعة الحال، فإن القرار السياسي ، قد يتأثر بالإطار الاجتماعي لعملية صنع القرار، ذلك أن القرار لا ينفصل عن السياق الاجتماعي والظروف السائدة في البيئة الاجتماعية، بل أن القرارات السياسية، قد تأتي استجابة لضغوط الواقع الاجتماعي، التي تعبر عن مطالب فئات وشرائح اجتماعية داخل النظام السياسي[1]. كما أن القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، ترتبط بالموارد السياسية المتاحة، والتي من بينها درجة مؤسسية النظام السياسي وحجم التأييد له، ذلك أنه كلما استند الى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي، ازدادت قدرته على اتخاذ القرارات وتنفيذها[2].

وهنا نلاحظ أن صانع القرار السياسي الأردني، استثمر الموقف المجتمعي لصالح الدفع باتجاه اتخاذ قرار إنهاء ملحق اتفاقية السلام، عندما تنبه الى الأصوات التي تعالت قبل اتخاذ القرار، مطالبة بإلغاء ملحق استخدام منطقتي الباقورة والغمر من الجانب الإسرائيلي، ومن ذلك قيام 80 نائباً بالتوقيع على مذكرة نيابية ربطت بين استمرار منح الثقة للحكومة الأردنية، وبين إلغاء ملحق اتفاقية السلام.

كما سبق القرار أيضًا، دعوة شخصيات برلمانية وحزبية أردنية، الى عدم تجديد الملحق الخاص بأراضي الباقورة والغمر، ومؤكدة في الملتقى الذي أقامته لجنة مقاومة التطبيع والقضايا القومية في نقابة المهندسين، على أن القانون الدولي يقف إلى جانب الأردن، ويمنحه الصلاحية الكاملة في السيادة على أراضيه في الباقورة والغمر، ومشددة على أهمية هذا الجانب وانعكاسه الإيجابي على مصلحة الوطن، والذي سيلاقي ترحيباً على الصعيد الشعبي، ورضا من أبناء المجتمع الأردني.[3]. ولقد شكلت تلك الأحداث بمجموعها توافقًا شعبيًا ورسميًا، تمثل بالتعامل مع ملحق اتفاقية السلام باعتباره قضية سيادة وطنية، وبأن قرار إنهاء الملحق سيشكل قيمة رمزية وعنوانا للسيادة الوطنية، هذا عدا عن القيمة الاقتصادية للمنطقة[4].

5- الاعتبارات الشخصية(البيئة النفسية):

يأتي القرارنتيجة التفاعل بين ما يريده صانع القرار، وبين تصوراته التي تشكل له المنظار الذي ينظر من خلاله الى العالم الخارجي،

(1) د.بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي: ماهيته–صناعته–اتخاذه–تحدياته، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م، ص39

(2) مازن غرايبة، مرجع سابق، ص103

(3) كانت آخر مظاهر الحراك الشعبي، عندما اطلق أردنيون على تويتر وسم "أراضينا يا رزاز"(رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز) يطالبون فيه باستعادة أراضي الباقورة والغمر من الكيان الصهيوني... وأن تعمل الحكومة على استعادة هذه الأراضي في ظل اقتراب موعد انتهاء عقد الايجار الموقع بين المملكة والاحتلال لمدة 25 عاما. –صحيفة الدستور الأردنية، ملتقى وطني يطالب بعدم تجديد عقود أراضي الباقورة والغمر،25 أيلول 2018م.

https://www.addustour.com/articles/1032126

(4)عمر الرداد، الأردن ما بين الباقورة وصفقة القرن، رأي اليوم، 23 تشرين الاول 2018م

https://www.raialyoum.com/index.php/

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

حيث يتأثر هذا المنظار بعدة أمور، منها الثقافة السياسية والموروث التاريخي، والمرجعية الدينية، وكذلك المزايا الشخصية[1]. يضاف الى ذلك اعتماد القائد السياسي على مفاهيمه السياسية ومدركاته في تفسير الموقف كلما كانت المعلومات قليلة أو نادرة، حيث يتحيز أحيانًا الى أحد البدائل نتيجة فهمه وتصوراته للبيئة العملية الداخلية والبيئة العملية الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي، حيث يقوم هنا بإسقاط قناعاته الذاتية ومدركاته على القرار.

وبسبب إدراك صانع القرار السياسي الخارجي لمضمون المصلحة الوطنية، فإنه يحدد سلوكه في أي موقف، وفق فهمه لحالة الدولة، أو وظيفتها في الميدان السياسي الدولي[2]. مما يعني أنه لا يكون هناك تحركًا لصنع القرار، إلا بعد أن يدرك صانع القرار، وجود موقف يستوجب التحرك لمواجهته، ليدخل بعد ذلك في مرحلة تحديد الموقف وتشخيصه وتحليله وتقييمه من كافة الأبعاد، مع ما يتضمنه ذلك من تحديد مدى علاقته بالمصالح الوطنية للدولة، ومدى الحاجة الى التحرك لمواجهته، وهو الأمر الذي سيقود صانع القرار لاحقًا الى مرحلة وضع البدائل والاختيار من بينها[3].

ولقد جاء قرار إلغاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بالباقورة والغمر، موافقًا لمدركات وقناعات الملك عبد الله الثاني الذاتية كصانع للقرار السياسي الخارجي الأردني، والتي تؤمن بضرورة ضمان سيادة الأردن على أراضيه، خاصة في ظل عامل الخبرة التاريخية لصانع القرار. وهذا يدفعنا الى القول، أن البيئة النفسية لصانع القرار، كانت حاضرة حتى قبل البدء بعملية اتخاذ القرار، تستمد حضورها من قدم الهاجس الأمني، ومن الرؤية المرافقة للملك عبد الله للمصلحة الوطنية الأردنية [4]، ومن عدم التوافق الشخصي أيضًا بين الملك و نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية[5].

ونرى هنا أن حالة إدراك الواقع المحيط، تتناهى لدى صانع القرار الأردني، من خلال فهمه واستيعابه لمحددات السياسة الإسرائيلية، التي تستند أساسًا الى الوضع العقيدي القائم على تصورات وأفكار تؤمن بها مثل: المناورة، والمماطلة، والتأجيل، وترك الأمور خاضعة للتأويل والتفسير، خاصة في الأمور ذات الصلة بالحدود.

ولأن اتفاقية السلام مع اسرائيل كانت قد اعترفت بترسيم الحدود[6]، وبالسيادة الأردنية على أراضي الباقورة والغمر، مع بقائها مستخدمة من قبل الجانب الإسرائيلي، فقد تعززت على إثر ذلك قناعات الملك عبد الله المتعلقة باستعادة تلك الأراضي، وعدم تجديد ملحق الاتفاقية الخاص باستخدامها من الجانب الإسرائيلي. ونضيف الى ما سبق أن قرار إنهاء ملحق اتفاقية السلام، بدون أي تنسيق مع الجانب الإسرائيلي، كان أحد أبرز أنماط سلوكيات صانع القرار السياسي الأردني في عملية اتخاذه للقرار.

6- الاعتبارات النسقية الخارجية:

نقصد بها كيفية تصور وإدراك صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، للمتغيرات الخارجية، وكيف أثرت تلك المتغيرات على تكييف

(1) للتوسع في عامل الشخصية، راجع دراسة محمد فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد 47، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1983م، ص54 وما بعدها.

(2) P.Reynolds, An Introduction to International Relations, University of Lancaster, 1971, P 177.

(3) د.بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 16 و ص59-60.

(4)كان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي قد أعلن في 25 مارس/آذار 2018 أن قضية الباقورة والغمر قيد الدراسة لإتخاذ قرار يحقق المصالح الأردنية.- قناة العالم، 30 حزيران 2018م https://www.alalamtv.net/news/3646666

(5) ترى "سمدار بيري" خبيرة الشؤون العربية في صحيفة "يديعوت أرحونوت"، أن قرار الأردن إنهاء ملحق اتفاقية السلام، كان من بين أسبابه:" العلاقة غير الجيدة بين ملك الأردن ورئيس الحكومة نتنياهو...إن العلاقة بين الاثنين طوال السنوات الماضية لم تكن مثمرة".المرصد الإسرائيلي الناطق بالعربية، قرار الباقورة والغمر أسبابه داخلية أم خارجية؟، https://www.al-masdar.net/

(6) كمال مساعد، الأردن في عهدة عبد الله: خيار الطريق الصعب، مجلة الدفاع العربي، السنة 24، العدد 2، دار الصياد، بيروت، تشرين الثاني 1999م، ص42.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

القرار. فالنظام السياسي الأردني لا يعيش في فراغ، بل يتحرك في إطار بيئة تضم عددًا من المتغيرات، تؤثر في قراراته السياسية واتجاهاتها. ونبحث فيما يلي الدور الذي لعبته المتغيرات الخارجية، كإحدى الاعتبارات المكيفة للقرار محل الدراسة.

أ- الاعتبارات الدولية:

لا يمكن الفصل ما بين قرار إلغاء العمل بملحقي الباقورة والغمر، وملف صفقة القرن، ومحاولات عزل الدور الأردني في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. كما لا يمكن إغفال تداعيات توتر العلاقة ما بين الأردن وإسرائيل في الفترة التي سبقت اتخاذ القرار، وأثرها في رؤى صانع القرار الأردني، فقد توترت العلاقة بين الجانبين في محطات عديدة، مثل تسريبات صفقة القرن، وحادث مقتل مواطنين في السفارة الإسرائيلية بعمان، واستقبال نتنياهو للقاتل كبطل.

من الواضح إذن، أن الباقورة والغمر غير منفصلة عن الموقف الأردني من صفقة القرن، وهما محطة هامة في المعركة الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل، ولعل فيما أكدته مجلة الفورين بولسي الأمريكية، من أن الملك عبد الله الثاني، رفض وبوضوح اقتراحات كوشنير بتحويل المخصصات الأمريكية التي قدمها إلى الأونروا، الى الأردن مقابل تحمل مسؤولية اللاجئين، ما يؤكد هذا الترابط. كما تشير تقارير إعلامية عديدة، عن الرغبة الإسرائيلية في توتير الأجواء في مخيمات اللاجئين في الأردن، تمهيداً لأجندة تسترسل في مضايقة المملكة لقبول تداعيات صفقة القرن[1].

ب- الاعتبارات الإقليمية:

تحاذي إسرائيل ذات القوة العسكرية الكبيرة، الأردن على أطول خط تماس بينها وبين أية دولة عربية أخرى. وعلى اعتبار أن الأردن كان في حالة حرب مع اسرائيل، ولو من الناحية النظرية أحيانًا، منذ قيامها وحتى توقيع معاهدة السلام، فإنه كان يتعامل معها بحذرفي ظل تفوقها العسكري، الامر الذي جعل إسرائيل من العوامل المحددة للسياسة الخارجية الأردنية[2].

ويتمثل التحدي الرئيس في المستوى الإقليمي بما تطرحه الصهيونية، وفي مراحل متعددة عن فكرة الوطن البديل، حتى بعد توقيعها لاتفاقية السلام مع الأردن، حيث تروج للحديث عن اعتبار الأردن جزءًا متممًا لإسرائيل. والمتتبع لأهداف الحركة الصهيونية والتصريحات التي تصدر عن قياداتها عبر فترات متعاقبة، يدرك مدى الخطورة التي تشكلها إسرائيل على الأردن[3]. هذا بالإضافة الى الممارسات الإسرائيلية في القدس[4]، ومحاولاتها طمس المعالم العربية والإسلامية، وخرقها الاتفاق الأردني الإسرائيلي حول القدس[5]. فضلًا عن الوضع المتأزم في فلسطين، نتيجة فشل المفاوضات وتعثر العملية السلمية، وتنكر إسرائيل لكافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة

(1) بدرية الراوي، الأردن ماذا بعد إلغاء ملحقي الباقورة والغمر، المعهد المصري للدراسات، 26 تشرين الأول 2018م.

https://eipss-eg.org/

(2) من ذلك مثلًا وفي ظل غياب الاتفاق على حصص المياه بين إسرائيل والأردن، عملت إسرائيل على نهب الثروة المائية العربية، ولم تجدِ ردود الفعل الأردنية على تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن، لكون منطق القوة الذي تتعامل به إسرائيل حكم العلاقات بينها وبين الأردن لصالحها.

(3) راكان الفاعوري، مرجع سابق، ص57.

(4) ترى "سمدار بيري" خبيرة الشؤون العربية في صحيفة "يديعوت أرحونوت"، أن قرار الأردن إنهاء ملحق اتفاقية السلام، كان من بين أسبابه: "أن الملك عبد الله الثاني يشعر باستهتار من جانب إسرائيل فيما يتعلق بالدور الأردني في القدس الشرقية والأماكن المقدسة".- ".المرصد الإسرائيلي الناطق بالعربية، قرار الباقورة والغمر أسبابه داخلية أم خارجية؟

https://www.al-masdar.net/

(5) استنادًا الى اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، فإن إسرائيل تعترف بالدور الأردني المتميز في الأماكن المقدسة للمسلمين في القدس. كما أعلنت إسرائيل لاحقًا بأنها عند التفاوض على المرحلة النهائية ستعطي أفضلية مرتفعة لدور الأردن التاريخي في الأماكن المقدسة.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

بحقوق الشعب الفلسطيني، ومنها إقامة دولته القابلة للحياة، مضافًا إلى كل ذلك ما تمارسه إسرائيل من سياسات قمعية على كافة المستويات ضد الشعب الفلسطيني[1].

كما أن الفهم الاردني للأمن الشامل في الشرق الأوسط، يقوم على حتمية إيجاد حل عادل وشامل للعديد من القضايا والتي من بينها الحدود[2]. ذلك أن العلاقات بين إسرائيل والأردن– كما مر معنا– شهدت أزمات شديدة وتجاوزتها، بدءًا بمقتل الطالبات الإسرائيليات السبع في الباقورة، عام 1997، ومحاولة اغتيال الموساد للقيادي في حماس خالد مشعل في عمان، في العام نفسه، ثم اندلاع الانتفاضة الثانية، عام 2000م، والمواجهات في الحرم القدسي، وخاصة بعد نصب الاحتلال الإسرائيلي للبوابات الإلكترونية، ثم مقتل مواطنين أردنيين برصاص حارس السفارة الإسرائيلية في عمان، في تموز 2017م. إضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل لم ترسل سفيرًا لها إلى عمان خلال فترات طويلة[3].

4-2صيغه القرار :

أعلن الملك عبد الله الثاني القرار بتاريخ 21 تشرين الأول 2018م بقوله: "لطالما كانت الباقورة والغمر على رأس أولوياتنا، وقرارنا هو إنهاء ملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام، انطلاقًا من حرصنا على اتخاذ كل ما يلزم من أجل الأردن والأردنيين".

وأعلنت الحكومة الأردنية عن اجتماع طارئ لبحث اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإرادة الملكية، كما سلّمت وزارة الخارجية الأردنية، وزارة الخارجية الإسرائيلية مذكرتين، وفقًا لمحتوى الملحق رقم 1 /البند (ب) و 1 / البند (ج) والذي يتضمن النص على سريان العمل بالبندين لمدة 25 سنة منذ تاريخ دخول معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية حيز النفاذ، وعلى تجديدهما تلقائياً لمدد مماثلة، ما لم يقم أي من الطرفين بإخطار الطرف الثاني بإنهاء العمل ببندي الملحق قبل سنه من تاريخ التجديد.

5-2 التغذية الاسترجاعية للقرار:

أثار القرار الأردني ردود فعل داخلية مباشرة، عززت من مدركات صانع القرار، في أن القرار كان صائبًا ومنسجمًا مع توجه الرأي العام الأردني، فقد جاءت ردود الفعل الشعبية من أغلب التيارات والقطاعات مؤيدة وراضية عن القرار.كما أن رئيس مجلس النواب الأردني المهندس عاطف الطراونة، اعتبر القرار، "انتصاراً لسيادة الأردنيين"، ومؤكدًا على أن "السيادة الأردنية تتمثل بقيادة البلاد نحو القرار الصائب"، وبأن "جلالة الملك ينتصر لإرادة الأردنيين الحرة باستعادة الباقورة والغمر، ويغلق الباب أمام محاولات النيل من استقلالية القرار الاردني".

كما تعززت مدركات صانع القرار التي كانت تدرك أهمية الاعتبارات السياسية والقانونية، من حيث أن الأردن باتخاذه لقرار إنهاء ملحق اتفاقية السلام، إنما مارس حقه القانوني، مستندًا على اتفاقية السلام التي وقعت قبل نحو 24 عامًا، حيث أن الملحق الخاص بمنطقتي الباقورة والغمر، أتاح له الحق القانوني والسياسي في إنهائه. ودلل على تعزيز هذه المدركات، ما واجهته ردود الفعل الإسرائيلية بعد القرار، من إصرار أردني على تنفيذ القرار[4]،خاصة بعد أن أعلن نتنياهو في تصريح يخاطب فيه الرأي العام وحلفاءه في الحكم، وخاصة

(1) د.أحمد خليف العفيف وزميله، النموذج الديمقراطي الأردني والتحديات القائمة: دراسة في الرؤى والطروحات الملكية 1999–2016م، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، وزارة التعليم العالي، عمان، مجلد 9، عدد 3، 2017م، ص161

(2) راكان الفاعوري، مرجع سابق، ص1

(3) دراسة ل"معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل ابيب،" أزمة الغمر والباقورة نابعة من خطأ إسرائيلي خطير" نقلاً عن:

https://www.arab48.com

(4) أكد وزير الخارجية الأردني "أيمن الصفدي" ذلك بقوله أن لكل قرار تداعيات، "وإذا ما كان هنالك ضغوطًا، فحرص جلالة الملك على حمايةالاردن ومصالحه أقوى من أي ضغوط، وسنتعامل مع أي ضغط لمصلحة الاردن. حديث وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" لنشرة أخبار التلفزيون الأردني في 22 تشرين الأول، وكالة الأنباء الأردنية بترا.–

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

اليمين الإسرائيلي ،بأنه سيتم التفاوض مع الأردن على إعادة استئجار الباقورة والغمر، وسط رهانات إسرائيلية بإمكانية تراجع الأردن عن قراره، وتهديدات بمعاقبة الأردن بتخفيض حصته من المياه، المتفق عليها في معاهدة السلام.

ولعل المحطة الأبرز والأكثر أهمية في القرار الأردني، حسب رؤية وزير الخارجية الأردني، ستكون في المفاوضات القادمة مع الجانب الإسرائيلي، لإنفاذ القرار الأردني، والتي ستشهد مماطلة إسرائيلية بحجج مختلفة، على غرار مفاوضات طابا مع مصر، مع عدم استبعاد أن تذهب بعيدًا الى محكمة العدل الدولية، أو في مواجهة الضغوط من الولايات المتحدة للحفاظ على الوضع دون تغيير[1]. كما أن القرار الأردني بإنهاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بمنطقتي الباقورة والغمر، عكس في مضامينه ثقة صانع القرار بقدرة الدبلوماسية الأردنية على مواجهة الضغوط ،مع التزامه بمعاهدة السلام في ذات الوقت[2].

3 الخاتمة

بينت الدراسة من خلال اختبار الفرضية التي انطلقت منها، صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن الاعتبارات الشخصية، والتي تشمل رؤى صانع القرار وقناعاته، حظيت بالدور الأهم من بين الاعتبارات المكيفة للقرار محل الدراسة، والتي دفعت في النهاية باتجاه اتخاذ قرار إلغاء ملحق اتفاقية السلام مع إسرائيل والخاص بمنطقتي الباقورة والغمر، حيث جاء القرار موافقًا لمدركات وقناعات الملك عبد الله الثاني الذاتية كصانع للقرار السياسي الخارجي الأردني، والتي تؤمن بضرورة ضمان سيادة الأردن على أراضيه، خاصة في ظل عامل الخبرة التاريخية لصانع القرار.

كما أن صانع القرار قام بإسقاط قناعاته وتصوراته على باقي الاعتبارات المكيفة للقرار حسب رؤيته وفهمه لها، مما يعني أن صانع القرار الأردني في اتخاذه للقرار محل الدراسة، ينطبق عليه النموذج المعرفي، والذي أشرنا إليه من بين ثلاثة نماذج عند طرحنا لإشكالية الدراسة، حيث امتلك صانع القرار الأردني نظامًا معرفيًا يستند الى معلومات محددة، أتاحت له الاستنباط والاستدلال عند صنع القرار واتخاذه، تستمد حضورها مثلًا، من قدم الهاجس الأمني، ومن الرؤية المرافقة للملك عبد الله للمصلحة الوطنية الأردنية، ومن عدم التوافق الشخصي أيضًا بين الملك ورئيس الحكومة الإسرائيلية.

لقد قام الملك بإسقاط عقائده الذاتية على حيثيات القرار، متجهًا الى ما يتفق مع نظامه العقيدي، ومن ذلكحالة إدراك الواقع المحيط، لدى صانع القرار الأردني، من خلال فهمه واستيعابه لمحددات السياسة الإسرائيلية، التي تستند أساسًا الى الوضع العقيدي القائم على تصورات وأفكار تؤمن بها مثل: المناورة، والمماطلة، والتأجيل، وترك الأمور خاضعة للتأويل والتفسير، خاصة في الأمور ذات الصلة بالحدود.

المراجع:

1-المراجع العربية:

[1] مازن غرايبة، ، الدور في السياسة الخارجية: إطار تحليلي مقترح، في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان ، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية,28-29 نيسان 1998/ط1، 1999م.

[2] مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار النهضة، بغداد، 1991م.

http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=80085&lang=ar&name=news

(1) حديث وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" لنشرة أخبار التلفزيون الأردني في 22 تشرين الأول، وكالة الأنباء الأردنية بترا.-

http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=80085&lang=ar&name=news

(2) عمر الرداد، الأردن ما بين الباقورة وصفقة القرن، رأي اليوم، 23 تشرين الاول 2018م.

https://www.raialyoum.com/index.php/

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[3] سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراة 14 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990م.

[4] منذر الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، دار الحامد، عمان، ط1، 2013م.

[5] فؤاد سعيد، السياسة الخارجية الأردنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، 1988م.

[6] راكان الفاعوري، عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013م.

[7] علي الددا، القرار السياسي الخارجي في المغرب والأردن: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، المغرب، 2004م.

[8] سهم النوايسة، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الاردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2001م.

[9] عبد المجيد العزام، الإطار النظري للسياسة الخارجية الاردنية، في كتاب السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات،، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان ، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية,28–29 نيسان 1998/ط1، 1999م.

[10] معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية واسرائيل، ما هي؟، اللجنة الإعلامية الأردنية، عمان، 1994م.

[11] معركة السلام، وثائق أردنية، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، 1994م.

[12] محمد المقداد، الدور السياسي في توجيه الاقتصاد الأردني، عمان، بدون تاريخ نشر.

[13] محمد الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية،ط1، دار عمار للنشر، عمان، 1999م.

[14] ستانلي فشر والياس توما، اقتصاديات سلام الشرق الأوسط، كامبردج، لندن، 1993م.

[15] بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي: ماهيته–صناعته–اتخاذه–تحدياته، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م.

[16] محمد فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 47،1983م.

[17] كمال مساعد، الأردن في عهدة عبد الله: خيار الطريق الصعب، مجلة الدفاع العربي، دار الصياد، بيروت، تشرين الثاني السنة 24، العدد 2/1999م.

[18] أحمد خليف العفيف وزميله، النموذج الديمقراطي الأردني والتحديات القائمة: دراسة في الرؤى والطروحات الملكية ، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، وزارة التعليم العالي، عمان، مجلد 9، عدد 1999،3–2016م /2017م.

2–المراجع الأجنبية:

[18] J.Steinbruner, the Cybernetic Theory of Decision, Princeton University Press, 1974.

[19] RaymaondF.Hopicins and Richard W.Monsbach, structure and Process in International Politics(Newyork: Harper and Row, 1973.

[20] P.Reynolds, An Introduction to International Relations, University of Lancaster, 1971.

3–المواقع الإلكترونية:

[21] حديث وزير الخارجية الأردني"أيمن الصفدي" لنشرة أخبار التلفزيون الأردني في ، وكالة الأنباء الأردنية بترا.–
http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=80085&lang=ar&name=news, 22 تشرين الأول.

[22] بدرية الراوي، الأردن ماذا بعد إلغاء ملحقي الباقورة والغمر، المعهد المصري للدراسات، 26 تشرين الأول .2018م.
https://eipss-eg.org/

[23] صحيفة الدستور الأردنية، ملتقى وطني يطالب بعدم تجديد عقود أراضي الباقورة والغمر،25 أيلول م2018.
https://www.addustour.com/articles/1032126

[24] عمر الرداد، الأردن ما بين الباقورة وصفقة القرن، رأي اليوم، 23 تشرين الاول 2018م.
https://www.raialyoum.com/index.php/

[25] قناة العالم، 30 حزيران 2018.
https://www.alalamtv.net/news/3646666

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[26] المرصد الإسرائيلي الناطق بالعربية، قرار الباقورة والغمر أسبابه داخلية أم خارجية؟،
https://www.al-masdar.net/
[27] دراسة ل"معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل ابيب،" أزمة الغمر والباقورة نابعة من خطأ إسرائيلي خطير" نقلاً عن:
https://www.arab48.com

4-الوثائق:

الملحق رقم 1 (ب) و (ج)، من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

© 2019NSP
Natural Sciences Publishing Cor.